الفصل الأول

1	عنوان المحاضرة	التعريف بالسياسة الخارجية والمفاهيم المقاربة
2	مصادر المحاضرة	1. الكتاب المنهجي، د. أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية 2. د. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، 1998. 3. د. مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية – دراسة نظرية.
3	الهدف من المحاضرة	1. أن يتمكن الطالب من معرفة ما هو المقصود بمفهوم السياسة الخارجية. 2. أن يكون الطالب على معرفة بالفروقات والتداخلات الموجودة بين السياسة الخارجية والمفاهيم الأخرى مثل السياسة الدولية والعلاقات الدولية والدبلوماسية والاستراتيجية.
4	الأسئلة التي تجيب عنها المحاضرة	1. ما هو المقصود بالسياسة الخارجية. 2. ما هو المقصود بالسياسة الدولية والعلاقات الدولية. 3. ما هي الفروقات الموجودة بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية.

العرض.

السياسة الخارجية (بالإنجليزية: Foreign policy) مصطلح سياسي يعني كل ما يتعلق بعلاقات الدولة الخارجية، الدبلوماسية مع البلدان الأخرى، سواءً كانت مجاورة أو غير مجاورة. وفي أغلب البلدان والأمم تهتم وزارة الخارجية بتنظيم هذه السياسة. وهي احدى فعاليات الدولة التي تعمل من خلالها لتنفيذ اهدافها في المجتمع الدولي وتعتبر الدولة الوحدة الاساسية في المجتمع الدولي وهي المؤهلة لممارسة السياسة الخارجية بما تملكه من سيادة وإمكانية مادية وعسكرية يعرفها بلاندوا ولتون انها منهج تخطيط للعمل يطوره صانعي القرار في الدولة تجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق اهداف محددة في اطار المصلحة الوطنية وهناك خمسة عوامل محددة للسياسة الخارجية في أي دولة وهما الموقع الجغرافي وعدد السكان والموارد الطبيعية والقوة العسكرية والمعنوية وأخيرا النظام الداخلي للدولة، فالسياسة الخارجية هي (مجموعة الاعمال التي يقوم بها جهاز متخصص لدولة لتسيير علاقاتها مع دول أخري أو أطراف دولية أخرى) ويقصر ها البعض علي علاقاتها السياسية بين الدول .ونستنتج من ذلك هي جزء من السياسة العامة لهذه الدولة أو الشكل الذي تسير به دولة علاقاتها مع دول أخري ، فدراسة السياسة الخارجية تقتصر علي ظاهر القرار سياسي للدول الخاص بعلاقاتها الخارجية وتعاونها الدولي دون أن تشمل علاقات الدولية بكاملها صناعة السياسة الخارجية يقصد بصنع السياسة الخارجية تحويل الهدف العام للدولة إلى قرار محدد. والسياسة الخارجية للدولة هي من صنع أفراد وجماعات يمثلون الدولة ويعرفون بصناع القرارات. لذا فصناعة قرارات السياسة الخارجية يمكن أن تدرس في ضوء التفاعل بين متخذي أو صناع القرارات وبيئتهم الداخلية.

وأن عملية صناعة القرار الخارجي تختلف من دولة إلى أخرى حسب تركيبة النظام السياسي للدولة. إلا أنه رغم هذا الاختلاف في النظم السياسية للدول فإن هناك أصولاً مشتركة في صنع السياسة الخارجية. فبغض النظر عن طبيعة النظام السياسي يشارك في صناعة القرار الخارجي عدد من الأجهزة الحكومية والتي عادة ما يكون لها مفاهيم ومواقف مختلفة. . . إلا انه خلال عملية صناعة القرار تقلل التناقضات بين الأجهزة المختلفة وتقرب وجهات النظر بقدر الإمكان. . .

عموماً يمكن أن نميز بين مجموعتين تساهمان في صنع السياسة الخارجية. المؤسسات الحكومية والمؤسسات غير الحكومية. المؤسسات الحكومية تتمثل بالسلطة التنفيذية وما يتبعها من أجهزة فرعية مثل الوزارات والمؤسسات العامة، وكذلك السلطة التشريعية وما تشمله من لجان مختلفة. أما المؤسسات غير الحكومية فهي تشمل الأحزاب السياسية، وجماعات المصالح، والإعلام، والرأي العام.

السياسة الخارجية بطبيعة الحال بيئة متجددة تواكب الأحداث والتفاعلات التي يشهدها النظام العالمي على المستويات السياسية، والاستراتيجية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. عليه، يمكن القول بأن السياسة الخارجية للدول تتغير وتتكيف باستمرار مع التغييرات الخارجية والداخلية على حد سواء. وكلما تقاعست الدول في تكييف سياساتها الخارجية مع التغييرات البيئية المحيطة، كلما زادت الفجوة التي تفصلها عن العالم الخارجي، الأمر الذي يضفي سمة العزلة أو الشذوذ عما هو مألوف في إطار الجماعة الدولية

وثمة علاقة بين السياسة الخارجية والعلاقات الدولية فالأولى تعد هي المصدر الأساس في صنع الثانية، فالعلاقات الدولية هي تفاعلات تتميز بأن أطرافها أو وحداتها السلوكية هي وحدات دولية، وحينما نذكر كلمة دولية فإن ذلك لا يعني اقتصار الفاعلين الدوليين على الدول وهي الصورة النمطية أو الكلاسيكية التي كان ينظر بها للفاعلين الدوليين في العقود الماضية.

فبجانب الدول هناك نوعان من الأطراف الدولية الأخرى التي تتشابك وتتفاعل في محيط العلاقات الدولية لدرجة لا يمكن معها تجاهلها طبقاً للنظرة التقليدية للفاعلين الدوليين.

- والنوع الأول: من الفاعلين الدوليين هم أطراف أو فاعلين دون مستوى الدول في بعض الأحيان مثل الجماعات ذات السمات السياسية أو العرقية التي قد تخرج عن إطار الدولة لتقيم علاقات مع وحدات دولية خارجية بغض النظر عن موافقة أو عدم موافقة الدول التي ينضمون تحت لواءها مثل الجماعات الانفصالية وجماعات المعارضة المسلحة، فضلاً عن العلاقات الدولية لحركات التحرر التي لم ترق بعد إلى مرتبة تكوين أو تمثيل دولة.
- أما النوع الثاني: من الفاعلين فهو يتمثل في التنظيمات التي تخطت إطار الدولة لتضم في عضويتها عدة دول، سواء كانت هذه المنظمات هي منظمات دولية أو إقليمية، وسواء كانت تلك المنظمات هي منظمات سياسية أو عسكرية أو اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية أو حتى تلك التي تقوم بغرض تعزيز روابط الآخاء الديني.
- والعلاقات الدولية هي تفاعلات ثنائية الأوجه أو تفاعلات ذات نمطين النمط الأول هو نمط تعاوني والنمط الثاني هو نمط صراعي إلا أن النمط الصراعي هو النمط الذي يغلب على التفاعلات الدولية برغم محاولة الدول إخفاء أو التنكر لتلك الحقيقة، بل أننا يمكننا القول أن النمط التعاوني الذي قد تبدو فيه بعض الدول هو نمط موجه لخدمة صراع أو نمط صراعي آخر قد تديره الدولة أو تلك الدول مع دولة أو مجموعة دول أخرى، فعلى سبيل المثال نجد أن الأحلاف والروابط السياسية بين مجموعة من الدول هي في صورتها الظاهرية قد تأخذ النمط التعاوني بين تلك الدول برغم حقيقة قيامها لخدمة صراع تلك المجموعة من الدول ضد مجموعة أخرى.

- أكثر من ذلك فإن النمط التعاوني للعلاقات بين دولتين (مثل تقديم العون والمساعدات الاقتصادية والعسكرية) قد يحمل في طياته محاولة من إحداهما التأثير على قرار الأخرى وتوجيه سياستها بما يخدم مصالحها أو تكبيلها بمجموعة من القيود التي تتراكم كنتاج للتأثير والنفوذ.

لذلك نجد أن معظم التحليلات والنظريات في العلاقات السياسية الدولية تركز كلها على النمط الصراعي منها انطلاقاً من دوافع ومحددات مثل القوة والنفوذ والمصلحة فضلاً عن الدوافع الشخصية.

مدرس المادة

أ.م.د. عماد مؤيد جاسم

الفصل الأول

1	عنوان المحاضرة	مناهج السياسة الخارجية
2	مصادر المحاضرة	1. الكتاب المنهجي، د. أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية 2. د. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، 1998. 3. د. مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية – دراسة نظرية.
3	الهدف من المحاضرة	1. أن يتمكن الطالب من معرفة ما هي المناهج التقليدية التي تستخدم في دراسة وتحليل السياسة الخارجية 2. أن يتمكن الطالب من معرفة ما هي المناهج المعاصرة التي تستخدم في تفسير السياسة الخارجية.
4	الأسئلة التي تجيب عنها المحاضرة	1. ما هي المناهج التقليدية للسياسة الخارجية. 2. ما هي المناهج المعاصرة للسياسة الخارجية. 3. كيف تستخدم هذه المناهج في تحليل السياسة الخارجية.

العرض.

اعتمد الباحثون على مناهج عديدة في البحث السياسي، وحاولوا محاكاة المناهج العلمية في العلوم الطبيعية، ولكن البعض الاخر رأى صعوبة تطبيقها، فاثر اتباع مناهج واقعية مستمدة من حقيقة كون البحوث السياسية بحوثا تتسع لأفكار ومتغيرات عديدة، وبالتالي فان النتائج لا تكون مطلقة، وانما نسبية واحتمالية وليست حتمية ومن هذه المناهج التقليدية ما يلي:

أولاً: المنهج التاريخي وهو المنهج الذي يستند إلى الأحداث التاريخية في فهم الحاضر والمستقبل، إذ لا يمكن فهم وادراك اية حالة سياسية الا بالعودة إلى جذورها التاريخية وتطورها سواء كانت حالات سلبية أو ايجابية، ومن ثم استنتاج افكار جديدة أو بناء تصورات، وتقديم تعميمات ويمكن استخدامها بشكل صحيح، ويقول هارولد لاسكي "ان دراسة السياسة هي جهد نبذله لتقنين نتائج الخبرة التي يشهدها تاريخ الدول "ومن أهم رواد هذا المنهج أرسطو وابن خلدون وينتقد هذا المنهج من زاوية كون الأحداث التاريخية ومعالجاتها لمشاكلها انما هي مغايرة للوقت الحاضر ،وان لكل جيل أو عصر مشكلات نوعية خاصة به، وأن الدول في العصر الراهن لا تهتم بالعمليات التاريخية قدر اهتمامها بالقيم والاهداف الواقعية التي تتخطى حدود مقولة الزمان. ورغم ذلك فإن الدراسات الحديثة المتعلقة بالنظم السياسية، وعلاقات الدول، ووسائل تسوية الخلافات، والدبلوماسية تستعين بالتجارب التاريخية لاستخلاص الدروس والعبر، والمطلوب من الباحثين التثبت من الوقائع التاريخية والدقة والموضوعية في عرضها.

ثانياً: المنهج الاخلاقي المثالي، ان هذا المنهج يستند إلى تصورات مثالية يطرحها العقل الإنساني استنادا إلى العقل والمنطق، والى عالم الروح بحثا عن الأفضل والأمثل، ولذلك طرح افلاطون افكاره المثالية في تفضيل حكومة الفلاسفة على كل اشكال الحكومات، فالأولوية للعقل على المادة، لأنه قادر على الكشف عن الحقيقة، وبالتالي فأن الافكار والنظريات السياسية المثالية هي نظريات

عامة تصلح للبشر في كل زمان ومكان. وقد ارتبط بهذا المنهج الكثير من الفلاسفة الذين بدأوا بطرح التأملات الفلسفية العامة في البحث عن السياسة الفاضلة، وانتهوا إلى ما يجب أن تكون. خاصة الدولة والمجتمع الدولي من اجل تحقيق السلام وتبنى هذا المنهج بعض المفكرين الذين وجدوا في النظريات السياسية التاريخية مفتاحا لفهم كيفية انتظام الناس في الماضي، وكيفية تطورها نحو الأحسن.

وعلى مستوى السياسة الخارجية، كانت المثالية قد برزت بشكل ملحوظ كأحد الاتجاهات الفكرية لتحليل السياسات الدولية عقب الحرب العالمية الأولى (الفترة التي شهدت قيام عصبة الأمم) في بلورة المفاهيم الجديدة التي روج إليها المثاليون كمعايير لمدى توافق السياسات الخارجية للدول مع الأخلاق والسلوك المثالي المفترض أن ينتهجوه بما يتضمنه من أدوات لحل المنازعات والحد من الصراعات مثل الوساطة والمفاوضات والتحكيم والقضاء الدولي.

وقد دعت هذه المدرسة وكما يوحي لنا اسمها إلى تطبيق السياسة الخارجية وفق أهداف مثالية واسعة النطاق والتي من شأنها أن تنفع أكبر عدد ممكن من الشعوب والدول، وترتبط هذه المدرسة عادة بمفهوم العالمية والفلسفة السياسية الليبرالية، وتعود جذور هذه المدرسة إلى التفكير الذي أتى به (ويدرو ويلسون) Woodrow Wilson وإلى تأسيس عصبة الأمم عقب الحرب العالمية الأولى.

ويميل الليبراليون إلى تصور النظام العالمي على أساس الربح للجميع وكأنه لعبة يلعبها الجميع ويربح فيها الجميع، وخاصة عبر الوسائل الاقتصادية (وهذا مايسمى بالليبرالية الجديدة) أو عبر المنظمات العالمية والتعاون (وفق مفهوم الليبرالية الكلاسيكية)، إذ يميل الليبراليون إلى تصور النظام العالمي على أنه لعبة يربح فيها الجميع.

ثالثاً: المدرسة الواقعية، فهي على عكس المثالية لا تؤمن بإمكانية إدارة السياسة الخارجية للدولة عبر مبادئ مثالية عالمية بل تتبنى موقفاً يُعنى بالمصالح الخاصة للدولة بالدرجة الأولى ولا يبالي بمصالح الدول الأخرى إن اقتضى الأمر. إن السياسة الخارجية الواقعية ترتبط عادة باستخدام القوة ولا تدين العدوان على بعض الشعوب ولا تدين حتى الحروب بين بعض الدول، لأن الحروب من وجهة النظر الواقعية هذه قد تكون (طبيعية) لا بل (مطلوبة) لحماية المصالح الخاصة للدولة التي تتبنى السياسة الواقعية، إن أنصار هذه المدرسة يؤمنون عادة بأن النظام العالمي بمثابة لعبة لا تحقق أي ربح بل يمكن القول بأن الربح الذي تحققه يعادل الصفر، أي أن الربح الذي قد تحققه دولة ما يعادل الخسارة التي تتكبدها دولة أخرى، والعامل الحاسم المستخدم في هذه اللعبة هي السلطة المطلقة والقوة العسكرية، ويرتبط هذا المفهوم بالنزعة أو الروح التجارية التي تسمى من وجهة نظر اقتصادية (مذهب التجارية).

وتؤمن الواقعية السياسية بأن سياسات الدول شأنها شأن المجتمعات عامة تهيمن عليها القوانين الموضوعية التي تمتد جذورها في الطبيعة البشرية، ولكي نطور المجتمع علينا أولاً أن نفهم القوانين التي يعيش وفقها المجتمع، إن هذه القوانين الموضوعية تعمل بطريقتها الخاصة ودون أن تتأثر برغباتنا الخاصة ولذلك عندما نحاول أن نتحداها فإننا سنفشل، ولذلك فإن أنصار المذهب الواقعي يؤمنون بإمكانية التوصل إلى تطبيق نظرية سياسية واقعية تأخذ بعين الاعتبار هذه القوانين الموضوعية وتقوم على أساس موضوعي يعتمد على دعم الفكرة بالبراهين والمنطق بدلاً من الاكتفاء بالتحليل المثالي للأمور المنفصل عن الوقائع والمتأثر بالتفكير المثالي للفرد وبأهوائه وأمنياته الخاصة.

وتستند المدرسة الواقعية إلى مبدأ المصلحة الذاتية والمنفعة المرتبطة بمفهوم القوة والسلطة، وتمتد جذور القوانين السياسية أساساً إلى أعماق الطبيعة البشرية والطبيعة البشرية لم تتغير منذ

ظهور الفلسفة الكلاسيكية الخاصة بالصين أو الهند أو اليونان والتي حاولت جاهدة أن تفهم هذه القوانين التي تحكم الطبيعة البشرية، وانطلاقاً من هذه الفكرة فإن تحدي كل ما هو قديم وأزلي فقط بهدف التحديث قد لا يكون مفيداً إذ أن ليس كل ما هو قديم سيء بالضرورة، لا بل إن أنصار الواقعية يؤمنون أن نظريتهم التي تعود أصولها إلى القدم قد تعرضت للتمحيص عبر الخبرة والتجربة ولذلك فإنه لا يجب رفض هذه النظرية فقط لأن جذورها تمتد في القدم إذ أن الحاضر لا يتفوق على الماضي بأي وجه من الوجوه.

وعلى هذا الأساس، تدعو النظرية الواقعية إلى فهم الوقائع واستخلاص الحقائق عبر إعمال العقل والفكر لا العاطفة وتستند في فهمها للسياسة الخارجية إلى مبدأ المصلحة الذاتية والمنفعة المرتبطة بمفهوم القوة والسلطة، وتتعامل هذه المدرسة مع السياسة على أنها مجال قائم بذاته وجانب منفصل تماماً عن الجوانب الأخرى كالاقتصاد أو الأخلاقيات أو الديانات، كما تفترض هذه المدرسة أن البواعث التي تحرك أفعال أي سياسي وتفكيره لابد وأنها متمحورة حول مفهوم القوة، وانطلاقاً من هذا الافتراض يعتقد أنصار الواقعية أنه بالإمكان تتبع وتوقع الخطوات التي خطاها أي سياسي في الماضي والحاضر والتي سيخطوها في المستقبل على الصعيد الخارجي.

مدرس المادة

أ.م.د. عماد مؤيد جاسم

الفصل الأول

1	عنوان المحاضرة	تكملة لمناهج السياسة الخارجية
2	مصادر المحاضرة	✓ الكتاب المنهجي، د. أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية ✓ د. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، 1998. ✓ د. مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية – دراسة نظرية.
3	الهدف من المحاضرة	✓ أن يتمكن الطالب من معرفة ما هي المناهج التقليدية التي تستخدم في دراسة وتحليل السياسة الخارجية ✓ أن يتمكن الطالب من معرفة ما هي المناهج المعاصرة التي تستخدم في تفسير السياسة الخارجية.
4	الأسئلة التي تجيب عنها المحاضرة	✓ ما هي المناهج التقليدية للسياسة الخارجية. ✓ ما هي المناهج المعاصرة للسياسة الخارجية. ✓ كيف تستخدم هذه المناهج في تحليل السياسة الخارجية.

العرض

برزت الدراسات المقارنة للسياسة الخارجية مع مطلع السبعينيات من القرن 20 على يد أنصار المدرسة السلوكية نتيجة للتطورات و المستجدات الدولية التي شهدتها تلك الفترة حيث أدى حصول دول العالم الثالث على استقلالها غلى تزايد الاهتمام فيما يمكن تسميته بدمقرطة العلاقات الدولية بعد أن كانت حكرا على الدول الأوروبية و لكن ماذا نقارن في السياسة الخارجية؟ يف نقارن؟ لماذا نقارن؟

ماذا نقارن في السياسة الخارجية: بما أن السياسة الخارجية هي عبارة عن توجهات و أهداف يتم تحقيقها من خلال الوسائل و الآليات المعتمدة. كما أنها تحصيل حاصل لذلك التفاعل للتلوث البيئي بين مختلف المتغيرات الداخلية و الخارجية والسيكولوجية. فهذا يعني أننا نقارن بين مختلف السياسات الخارجية من خلال كل هذه المقتربات أي من خلال الأهداف أو الوسائل و الأدوار و التوجهات و المتغيرات.

كيف نقارن في السياسة الخارجية: تتم المقارنة في مجال السياسة الخارجية من خلال إتباع منهج البحث التاريخي المقارن، حيث أن المقارنة في السياسة الخارجية تتم وفق مستويين:

1- المستوى الأول: يتم فيه المقارنة بين سياستين خارجيتين لدولتين أو أكثر و هنا نستعمل المنهج المقارن.

2- المستوى الثاني: و هو الذي تتم فيه المقارنة بنفس السياسة الخارجية لدولة بعينها في فترات زمنية متعاقبة و هنا يتم توظيف منهج البحث التاريخي المقارن.

لماذا نقارن في السياسة الخارجية: حسب مايكل هاس "Haas Michael ": نقارن في السياسة الخارجية من أجل تحقيق جملة من الأهداف التي يمكن حصرها فيما يلي:

أ- إعطاء وصف واضح و شامل حول ظاهرة السياسة الخارجية بغية الحصول على معلومات كافية عن الأحداث و كل ما يجري في الساحة الدولية.

ب- التنبؤ بمستقبل المجتمع الدولي.

ج- اتساع دائرة استيعابنا و فهمنا للسياسات الخارجية لمختلف الوحدات السياسية كبيرة كانت أو صغيرة، متقدمة أو متخلفة .

د- استخلاص أفضل السياسات الخارجية في العالم من خلال إبراز عناصر التمايز أو الاختلاف.

نموذج " جيمس روزنو James Rosenau " للدراسة المقارنة للسياسة الخارجية: يعد جيمس روزنو من المبادرين الأوائل المساهمين في تقديم إطار نظري للدراسة المقارنة للسياسة الخارجية في مطلع السبعينيات من القرن 20م حيث قام بترتيب عناصر التأثير حسب وزنها و في مجالات مختلفة و متباينة، و في هذا الصدد يعتبر روزنو كل من المتغيرات الفردية و المغيرات المتعلقة بالدور و المتغيرات المجتمعية والمتغيرات الحكومية و المتغيرات النسقية أو النظامية كلها متغيرات تؤثر بشكل أو بآخر في سياسة الدول الخارجية و تتفاوت درجة تأثيرها من دولة إلى أخرى حسب حجم مساحتها و فيما إذا كانت الدولة ذات نظام سياسي مفتوح أم مغلق، متقدمة أم متخلفة وذلك من خلال المعيار الجغرافي، المعيار السياسي و المعيار الاقتصادي على التوالي:

1- أما المتغيرات الفردية: فهي تلك المتغيرات المتعلقة بالبنية السيكولوجية المتصلة بصانع القرار و التي يمكن حصرها في التكوين الشخصي لصانع القرار خبرته، قيمتهن ولاؤه، إيديولوجيته و فكرته (نجده بضفة خاصة في رؤساء بلدان العالم الثالث).

2- متغيرات الدور في السلوك الطبيعي المفترض أن ينتهجه صانع القرار انطلاقا من مركزه حتى و إن كان يتعارض مع آرائه و توجهاته (السياسة الخارجية الفرنسية (ليبرالية) في عهد فرنسون هيترون (أفكاره اشتراكية)). علما أن تأثير متغيرات الدور تتباين من دولة إلى أخرى، ففي الدول

المتقدمة هناك جلاء واضح للأدوار بحكم التجارب المتكررة و بالتالي فهي تلعب دورا كبيرا في رسمن و تحديد السياسة الخارجية لهذه الدول على العكس مما هو شائع في الدول المتخلفة، في حين تتمثل المتغيرات المجتمعية في متغيرات مادية و أخرى غير مادية:

أ- المتغيرات المجتمعية المادية: فتتعلق بالبيئة الغير بشرية (الموقع الجغرافي، الإمكانيات و الموارد الاقتصادية، المواد الأولية، التقدم التقني و التكنولوجي).

ب- المتغيرات المجتمعية غير المادية: للتركيبة البشرية للمجتمع و ثقافته السياسية و معتقداته و إسهاماته التاريخية.....

3- المتغيرات الحكومية: فهي تعبر عن هيكل السلطة القائمة و مؤسساتها وأجهزتها الحكومية فضلا عن المنظومة الحزبية.

4- المتغيرات النسقية أو النظامية: تلك المتغيرات التي تفرزها المخرجات وتتلخص في النظام الدولي القائم و مختلف.

- الدول المتقدمة تتأثر بالمتغيرات الداخلية زائد السيكولوجية على صناع القرار.

- السياسة الخارجية للعالم الثالث تتأثر بالمتغيرات الخارجية.

فروعية أي النظام الإقليمي و النظام الجيو استراتيجي للدولة.

وقد لخص "روزنو" دراسته المقارنة للسياسة الخارجية في نموذج نظري يصنف فيه الدول وفق ثلاث معايير أساسية:

1- المعيار الجغرافي: دول كبيرة و دول صغيرة.

2- المعيار السياسي: دول ذات نظام مفتوح و دول ذات نظام سياسي مغلق.

3- المعيار الاقتصادي: دول متقدمة و دول متخلفة.

دول صغرى متخلفة:

- تتأثر بالمتغيرات الحكومية في النظام السياسي المفتوح في حين تتأثر بالمتغيرات المجتمعية في

- تتأثر بالدور الذي يصل بصانع القرار.

- تتأثر بشكل كبير بالوضع الاقتصادي وكونها متخلفة وصغرى فهي تتأثر بالمتغيرات البيئية الداخلية.

دول صغرى متقدمة:

- تتأثر بالمتغيرات المجتمعية (صورة جماعية) لأنها ذات نظام سياسي مفتوح.

- تتأثر بالمتغيرات الخارجية سواء كانت متقدمة أو متخلفة لكونها دول صغرى.

- تتأثر بالدور لأنها متقدمة في حين الدولة المتخلفة تتأثر بالفردية.

الدول الكبرى المتخلفة:

- كون الدول ذات سياسي مفتوح تتأثر بالمتغيرات المجتمعية أما المغلقة تتأثر بالمتغيرات الحكومية.

- تتأثر بالمتغيرات صانع القرار في دوره (شخصيته كذلك).

- تتأثر بالمعيار الاقتصادي فالمعيارات الفردية تتأثر بشكل كبير بشخصية صانع القرار.

الدول الكبرى المتقدمة:

- في النظام السياسي المغلق: يتأثر بالمتغيرات السيكولوجية لشخصية الرئيس (USSR) .

- الفردية بالنظام السياسي المفتوح: لأن القرارات في الدول الكبرى لا تصنع من طرف الرئيس فقط .

- النظام الدولي: يتأثر بالمتغيرات الداخلية البيئية و السيكولوجية.

- الحكومية: تتأثر (البرلمان، السلطات التنفيذية، التشريعية، القضائية).

- الفردية: صناع القرار (الرئيس) تتأثر بالنظام السياسي.

- المجتمعية: الرأي العام، البيئة الداخلية، الجماعات الضاغطة، مؤسسة المجتمع المدني تتأثر بالنظام السياسي.

- الدول الكبرى تتأثر بالمتغيرات الداخلية أكثر من المتغيرات الخارجية.

- يجب أن يشترط عنصر التماثل لكي نقارن بمعنى وجود المعايير الثلاثة.

أ.م.د. عماد مؤيد جاسم

مدرس المادة

الفصل الأول

1	عنوان المحاضرة	اهداف السياسة الخارجية
2	مصادر المحاضرة	✓ الكتاب المنهجي، د. أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية ✓ د. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، 1998. ✓ د. مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية – دراسة نظرية.
3	الهدف من المحاضرة	✓ أن يتمكن الطالب من معرفة ما هو المقصود بالهدف في السياسة الخارجية ✓ أن يتمكن الطالب من معرفة كيف تحدد الدول صياغة أهداف سياستها الخارجية.
4	الأسئلة التي تجيب عنها المحاضرة	✓ ما هي الأهداف في السياسة الخارجية؟ ✓ هل الأهداف متماثلة بالنسبة للدول؟ ✓ ما علاقة الهدف بالمصلحة الوطنية؟

العرض

أهداف السياسة الخارجية:

أ- الأهداف قصيرة المدى:

وهي ما تسمى بالأهداف المحورية لأنها ترتبط أساسا بأمن الدولة من حيث المحافظة على كيانها وسيادتها. فكل دولة ذات سيادة مهما كان حجمها كبيرة أو صغيرة متقدمة أو متخلفة تملك هذا النوع من الأهداف في سلوكياتها تجاه محيطها الخارجي (السياسة الخارجية سياسة هادفة).

ب- **الأهداف المتوسطة المدى:**

وتتمثل في تلك الأهداف المتعلقة بتحقيق نوع من المصالح الاقتصادية و السياسية من حيث خدمتها لمصالحها العامة و بنائها لنفوذها السياسي في علاقاتها الخارجية و قد تكون هذه الأهداف متغيرة أو تكتيكية و ترتبط بقضايا معينة و ينتهي دورها بانتهاء موضعها (أهداف متغيرة تنتهي ببلوغ الوحدات إلى مصالحها).

ج- **الأهداف طويلة المدى: (الأهداف الإستراتيجية)**

و توصف هكذا لأنها تتطلب من الدولة وضع سياسة معينة من أجل تحقيق هدف طويل المدى على الصعيد الدولي سواء كان هذا الهدف في شكل تحقيق تكامل بين دولتين أو مجموعة من الدول الأخرى في نفس الإقليم الجغرافي أو لتكريس الهيمنة العالمية كما هو الحال بالنسبة للصراع الدولي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي إبان الحرب الباردة.

ومهما اختلفت تلك الأهداف وتنوعت فيمكن حصرها في المصلحة الوطنية. فما المقصود بالمصلحة الوطنية.

إن الدول في علاقاتها مع بعضها البعض تتصرف و تفكر في إطار ما يعرف بالمصلحة الوطنية فبعبارة أخرى الدول تستعمل سياساتها الخارجية من أجل تحقيق مصلحتها الوطنية. في الواقع أن مفهوم المصلحة الوطنية مفهوم غامض بحيث لا يوجد تعريف محدد بشأنه فمعظم المحللين و المنظرين يحللون السياسة الخارجية في إطار المصلحة الوطنية حيث أن الواقعيين و على رأسهم (هانس مورغانثو) يعرفون السياسة الخارجية في إطار المصلحة الوطنية و التي بدورها يعرفونها في إطار القوة و بهذا المعنى فإن كل سياسة خارجية حسب الواقعيين تتميز في كونها انعكاسا أو معارضة للمصلحة الوطنية.

(دول العالم الثالث لا توجد في القاموس السياسي للواقعيين فمفهوم المصلحة لدى هؤلاء مرادف للقوة و هذه الدول ضعيفة وهشة).

الوضعيون : الدول في السياسة الخارجية تسعى لتعظيم الأمن و تعظيم الأمن هو من تعظيم القوة و السياسات الخارجية لدول العالم الثالث هي سياسات تابعة تتأثر بالبيئة الخارجية و ليس الداخلية.

آليات ووسائل تنفيذ السياسة الخارجية:

من أجل ترجمة تلك الأهداف إلى واقع ملموس تلجأ الدولة في سلوكيتها الخارجية تجاه محيطها الدولي إلى استعمال وسائل و آليات تتماشى وطبيعة الهدف المراد بلوغه. كما أن حجم الهدف يحدد حجم الوسيلة.

ثمة أنواع متعددة لهذه الوسائل يمكن حصرها في الوسائل الدبلوماسية العسكرية، الاستراتيجي، الاقتصادية فضلا عن الوسائل الإعلامية و الدعائية.

1- الوسائل الدبلوماسية: تعد هذه الوسائل من أقدم الوسائل المستعملة في تنفيذ السياسة الخارجية وقت السلم و قد كانت تستخدم الوسائل الدبلوماسية في فترة ما قبل الحربين العالمية الأولى والثانية في إطار ما كان يعرف بالدبلوماسية السرية و التي كانت تتم عن طريق الاتصالات غير العلنية. أما في فترة الحرب الباردة عملت الدبلوماسية على الحيلولة دون اندلاع الحروب أو وقوع المواجهات العسكرية المباشرة بين القوى النووية الكبرى. كما يرجع لها الفضل العظيم في كيفية إدارة المفاوضات الخاصة بنزع ومراقبة و الحد من انتشار الأسلحة النووية. تتمثل الوسائل الدبلوماسية في المفاوضات والمساومات و الوساطة و إبرام المعاهدات و الاتفاقيات و كل ما يتصل بتسوية النزاعات و الصراعات بالطرق السلمية " إذا أردت السلم فاستعد للحرب".

2- الوسائل الاستراتيجية والعسكرية: و هي وسائل ذات طابع تقني عسكري قد تكون هذه الوسيلة في شكل استخدام القوة العسكرية عندما يتعلق الأمر بأن الدولة بعد فشل الوسائل الدبلوماسية و قد تكون هذه الوسيلة في شكل تدخل عسكري لدولة قوية غلى جانب طرف ما من الطرفين المتنازعين في حرب أهلية أو نزاع بين طرفين داخل دولة معينة و قد تكون هذه الوسيلة في شكل تقديم مساعدات عسكرية مادية كانت أو معنوية.

3- الوسائل الاقتصادية: وهي لا تقل أهمية عن الوسائل الدبلوماسية و الوسائل العسكرية حيث تستخدم وفق طبيعة الهدف المراد تحقيقه و قد تشمل الوسائل الاقتصادية المعونات و المساعدات التي تقدمها الدول المتقدمة للدول المتخلفة في إطار سياستها الاستقطابية.

وقد تأخذ هذه الوسائل شكل الحظر الاقتصادي أو شكل المقايضة مثال: العراق: النفط مقابل الغذاء. كما أضحت الوسائل الاقتصادية ذات أهمية بالغة لفعل سياسة الاعتماد المتبادل وكذا توجه الوحدات السياسية في عالم ما بعد نهاية الحرب الباردة نحو التكتلات الاقتصادية على

المستويات الجهوية الإقليمية و كذا الدولية. بالإضافة إلى وسائل الإعلام التي تؤثر في عملية صنع واتخاذ القرار السياسي.

أ.م.د. عماد مؤيد جاسم

مدرس المادة